محددات النمو الصناعي لبعض دول منظمة الاسيان للمدة (1995 -2015)

خلات شكري قاسم
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

اديبة مجيد حاجي
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

المستخلص

يتسم القطاع الصناعي بآلية قادرة على تحفيز عجلة النمو الاقتصادي الى الامام وانتقال الاقتصاد من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج، ويهدف البحث الى التعرف على ما هية محددات النمو الصناعي وقياس وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي لدول منظمة الاسيان للفترة 1995 – 2015، وتحديد اي العوامل أكثر فاعلية في رفع معدلاته وبالتالي الوصول الى نتائج تساهم في تطوير القطاع الصناعي، ولاجله تبنى البحث المنهج الوصفي في تحليل اثر محددات النمو الصناعي في مجتمع الدراسة والمنهج القياسي الكمي في تقدير اثر هذه المحددات على النمو الصناعي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان مسار النمو للناتج الصناعي في الدول عينة البحث لم يتطابق لا من حيث عدد او طبيعة اثر المتغيرات المستقلة فيها. وهذا يدل على وجود اختلافات موضوعية في طبيعة البيئة التي يعمل فيها القطاع الصناعي ومستوى التقدم والاداء الاقتصادي الذي وصلت اليه في كل دولة، كما ثبت الاهمية الحاسمة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي في النمو الصناعي لاغلب دول الدراسة مم يدل ذلك على الاهمية النسبية المتزايدة لحصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات الدالة : محددات النمو الصناعي، منظمة الاسيان، البنى التحتية، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم.

1. المقدمة

تشير الادبيات الاقتصادية الى فاعلية القطاع الصناعي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات النامية منها و المتقدمة، و لعل تجارب التنمية في انحاء العالم تتضمن العديد من الدلائل على ان للقطاع الصناعي الدور الكبير في بلورتها وتحقيق غايات واهداف الخطط التنموية المتنوعة الانية منها او المستدامة. وبذلك فقد سعت غالبية البلدان الى تطوير وتنويع هيكلها الانتاجي من اجل بناء قاعدة مادية وتقنية تساهم في رفع معدلات النمو في القطاع الصناعي وتوسيع قاعدته وتعميق روابطه بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بما يضمن اثارا ايجابيةً على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والانتقال بالاقتصاد الوطني من مرحلة الى اخرى أكثر تطورا وأكثر تأثيرا واهمية على المستوى الاقليمي والعالمي. و من واقع التجارب الدولية ومتضمنات الدراسات التجريبية و وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، فان البحث في تحديد العوامل الاكثر فاعلية و معنوية في نموالانتاج الصناعي ولدت الرغبة والدوافع في اختيار موضوع البحث. وتاتي اهمية البحث من كونه محاولة للتعرف على ما هية محددات النمو الصناعي وقياس اثرها على هذا النمو في الدول التي تم اختيارها عينة للبحث.

مشكلة البحث : في حين تشير نتائج الدراسات الى ان هنالك عوامل عديدة تؤثر في معدلات نمو الناتج الصناعي ، وتختلف هذه العوامل من حيث فاعليتها او في قوتها التفسيرية للنمو الصناعي باختلاف الدول من حيث مستويات تقدمها واداؤها الاقتصادي، واذ ان الدول المختارة عينة للبحث تمتلك تجارب اصيلة في تطوير القطاع الصناعي و تحقيق معدلات متزايدة للنمو الصناعي والاقتصادي فيها مما اهلها لتكون من الدول المصدرة للمنتجات المصنعة الى انحاء العالم، فالسؤال الذي نحاول الاجابة عليه هو : ماهى العوامل التي ساهمت في زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي في البلدان المختارة كعينة للبحث.

هدف الدراسة : يهدف البحث الى قياس وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي لدول منظمة الاسيان (المؤسسين : سنغافورة، ماليزيا، فلبين، تايلند،اندونيسيا)، وتحديد اي العوامل أكثر فاعلية في رفع معدلاته وبالتالي الوصول الى نتائج التي من

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 7، العدد 2 (2018)
استلم البحث في 2018/4/2، قبل في 2018/4/21
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2018/6/14
البريد الالكتروني للباحث : khalat.shukri@gmail.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

متضمناتها يكون بالامكان صياغة بعض المقترحات التي من شانها اعطاء مؤشرات هامة للمهتمين بتطوير القطاع الصناعي ومساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أ. فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها ان محددات النمو الصناعي وهي (الناتج المحلي الاجمالي، معدلات الفائدة، عدد السكان، الاستيرادات السلعية، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار الاجنبي غير المباشر، الانفاق على البنى التحتية) لها تاثير معنوي ولكن متباين من حيث قوة واتجاه التاثير في معدلات النمو الصناعي بين دول عينة البحث.

ب. منهجية الدراسة : اعتمد البحث المنهج الوصفي في تحليل اثر محددات النمو الصناعي في مجتمع الدراسة، بالاضافة الى المنهج القياسي الكمي في تقدير أثر هذه المحددات على النمو الصناعي باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وقد تضمنت البحث سلسلة زمنية امدها 21 سنة (1995 -2015) لدول منظمة الاسيان.و لتحقيق الغرض من البحث سيتم تقسيم البحث الى عدة مباحث وعرضها وتحليلها سيكون كالاتي :

المبحث الاول : الاطار النظري للنمو الصناعي

يعد القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية من خلال دوره في احداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي كالتحول من المجتمع الاستهلاكي الى المجتمع المنتج، وتحقيق الامن الاقتصادي ورفع مستويات العيش للسكان التي نالت فيها الصناعة خطوات هامة من الاهتمام والتطور، وتزداد اهميته من خلال مساهمته في زيادة الانتاج والتشغيل وزيادة قوة الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية،كما يسهم في رفع الانتاجية لانه من اكثر القطاعات قدرة على تطبيق التقنية الحديثة وبالتالي تحسين الانتاج كماً ونوعاً، ومن جانب اخر يعد القطاع الصناعي وسيلة مهمه لجذب وامتصاص الايدي العاملة الزائده عن حاجه القطاعات الاخرى كالزراعة،الخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في 210، 2001 تقليص نسب البطالة في المجتمع،(القريشي).

1.1 نشأة منظمة الاسيان

نشأت منظمة الاسيان عام 1967 من خمس دول هي (ماليزيا، اندونسيا، سنغافورة، تايلند، والفلبين) ومن ثم انضمت اليها بروناي 1984 والفيتنام 1995 وكل من بورما ولاوس 1997 وكامبوديا 1999 من اجل التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين دول الاعضاء في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على اساس قوائم سلعية وحماية الصناعات الناشئة.

ومن اهداف هذه المنظمة (الشرعة، 1999،12) :

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي.
- تحسين مستويات المعيشة لاعضائها.
- تقوية التبادل الحر بين دول الاعضاء من جهة والاقطاب الاقتصادية المجاورة من جهة اخرى كاليابان، الصين، وكوريا.
- توطيد السلام والاستقرار الاقتصادي مابين تلك الدول لمواجهة القوى الكبرى.

ومن اهم المؤشرات الاقتصادية لمنظمة الاسيان(علي،وعبد الوهاب،بدون سنة،85) : -

- زيادة النمو في المنتجات الزراعية.
- تسريع معدلات نمو الانتاجية، وزيادة نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- ارتفاع معدلات نمو راس المال المادي والبشري.
- اعادة توزيع الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

2.1 مصادر النمو الصناعي

1.2.1 الاستثمار في رأس المال البشري

يعد الاستثمار في رأس المال البشري ركناً اساسياً في مفهوم رأس المال الثابت،حيث ان طبيعة هذا العامل الانتاجي وما يكتسبه من مهارات وخبرات يعدان العامل الحاسم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما ان تنمية رأس المال البشري من شأنه تعبئة للطاقات البشرية وزيادة مواهبها العقلية والجسدية وبالتالي المساهمة في الاستغلال الامثل للموارد. ويعرف رأس المال البشري بالمجموع الكلي الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع،ويمثل الكمي المجموع الكلي لحجم السكان أما الجانب النوعي فيشمل الخبرات والمهارات المكتسبة من خلال التعليم.(موساوي،2015،39)

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

2.2.1 التقدم التقني اوالتكنولوجي

يساهم التقدم التقني في إحداث تغييرات مهمة في الانتاج والعمل وتم اضافته كعامل ثالث لدالة الانتاج، ويستلزم ذلك استخدام كوادر بشرية تتناسب مع التطور التقني المتحقق وان اختيار الاسلوب الافضل يعتمد على ظروف المجتمع واهداف التنمية والتصنيع، وهذا يعني ان هنالك اكثر من اسلوب فني للانتاج يتميز بسماته وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع. كما ان مفهوم التقدم التكنولوجي عبارة عن تطبيق الاكتشافات العلمية الحديثة التي توصل اليه البحث العلمي في العملية الانتاجية والتي تساهم في خفض التكاليف من جهة والى تطوير الاسلوب الانتاجي والزيادة في الانتاج نوعاً وكماً (الحيالي والمشهداني، 2012، 176).

3.2.1 التنظيم الاقتصادي الكفوء

يعد التنظيم احد اهم عناصر الانتاج فهو الذي يجمع بين العوامل الاخرى لاختيار الاسلوب المناسب للإنتاج والذي يتناسب مع ظروف وخصائص الوحدة الانتاجية وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد.ويمكن اعتباره ايضاً الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم فعالياته المختلفة،وتختلف التنظيم الاقتصادي من نظام لاخر، مثال التنظيم الاقتصادي الحر اوالتنظيم الموجه.

3.1 محددات النمو الصناعي

في ضوء نتائج الدراسات التجريبية والادبيات الاقتصادية المعنية فانه بالامكان الاشارة الى مجموعه من العوامل تحدد حجم واتجاه النمو الصناعي منها :

1.3.1 الناتج المحلي الاجمالي

يعرف بانه اجمالي القيمه النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة (شمعون، 2014، 1). كما ويعرف بانه اجمالي القيمة السلع الموجهة الى تلبيه الطلب الكلي في المجتمع (اي مجموع الانفاق النهائي) ويشمل الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري والحكومي وصافي التعامل الخارجي خلال السنة (السلمان، والبكر، 2016،7). وتجدر الاشارة بان الانفاق الاستهلاكي يؤدي الى زيادة المقدرة الانتاجية حيث يساهم الانفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية الى الارتقاء بمستوى العالة وبالتالي زيادة المقدرة الانتاجية فضلا عن اسهامها في زيادة الناتج القومي، اما الانفاق الاستثماري فيؤدي بصورة مباشرة الى زيادة في الدخل مثل المكافأت والاجور والرواتب لعوامل الانتاج (المزروعي، 2012،621).

2.3.1 سعر الفائدة

يعرف بالعائد على راس المال المستثمر جراء تنازل الفرد من التصرف باموالة والتي يقرضها لفترة زمنية محددة وكلما ازدادت مدة الاقتراض ازدادت احتمالات المخاطرة. وتلعب اسعار الفائدة دورا مهما في الحد من معدلات التضخم حيث ان هناك علاقة طردية بينهما فكلما ارتفعت معدلات التضخم كلما ازدادت اسعار الفائدة، ففي حالة انتعاش الاقتصاد ترتفع نسبة التضخم مما يشجع الدولة على التدخل من اجل الحد من كمية النقود المعروضة التي تؤدي الى رفع سعر الفائدة، اما في حالات الركود قد لا تسعى المؤسسات الى الحصول على مبالغ مالية لتمويلها، وينتج عن ذلك انخفاض في سعر الفائدة. من جانب اخر ان زيادة اسعار الفوائد في السوق المالي يؤدي الى جذب رؤوس الاموال من اجل البحث عن ارباح اعلى، وتنتج عن ذلك زيادة في عرض المال وتقليل سعر الفائدة المتأثر بقوى الطلب والعرض، فتتخلص الاسواق ذات سعر الفائدة المنخفض من رؤوس الاموال مما يؤدي الى تراجع المعروض منه وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة.(محمد، 2016، 7).

3.3.1 عدد السكان

هناك علاقة عكسية نسبيا بين عدد السكان والتنمية الاقتصادية والذي يظهر ملامحه بانخفاض مستوى دخل الفرد حيث ان تزايد عدد السكان يؤثر سلبا على عمليه خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية الصناعية وهذا الامر يظهر من خلال الربط بين النمو السكاني وقوة العمل، اذ يتأثر الاخير طرديا مع النمو السكاني ولكن هذه الاضافة في قوة العمل لا يساهم في زيادة الانتاج اذا لم يتناسب ذلك مع الموارد الاقتصادية المتاحة بل وبالعكس سوف تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الاجور وبالتالي انخفاض المستوى التأهيلي للعمال ومن جانب اخر فان زيادة السكان يؤدي الى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، فزيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة عدد المواليد في المجتمع وبالتالي انخفاض نصيب الفرد الوحد مما يضعف قدرة الافراد على الادخار وانخفاض دخل الاسرة مقارنة مع عدد افرادها مما يجعلها لا تستطيع ان تلبي احتياجات افرادها من السلع الاستهلاكية الاساسية وهذا يعني انخفاض قدرتهم على الادخار وتكون النتيجة انخفاض حجم الاستثمار ايضا(احمد وسعيد، 2014، 8).

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

4.3.1 الاستيرادات السلعية

ويقصد بها كافة المنتجات المصنعة التي تكون جاهزة للإستهلاك المباشر والتي مرت بجميع مراحل المعالجة الصناعية في إطار الوحدة الانتاجية ولاتخضع للمعالجة اللاحقة، والمنتجات نصف المصنعة والتي لا يمكن استخدامها بشكل مباشر الا ان تدخل في عملية انتاجية اخرى (القريشي، 2001،260)

5.3.1 التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار في دولة ما، وفي الادبيات الاقتصادية ان معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر في الاطار المقبول لزيادة الاسعار ولا تترك اثرا ملموسا على القوة الشرائية للنقود، ولن تشكل عبئا حقيقيا على دخول الافراد، ولن يشعر بها عامة الناس. كما ان الارتفاع المستمر والسريع للاسعار سوف يبعث على حالة من عدم التأكد لدى رجال الاعمال مما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات ومن ثم تباطئ النمو، والى جانب ذلك ان معدلات التضخم الاقل تطرفا 3% يساهم في زيادة النمو الصناعي، ففي حالات التضخم يعمل على انخفاض الاجور النقدية امام الزيادة في الاسعار وتكون اسعار السلع التي يعرضها المنتجون مرتفعة قياسا بتكلفة العمل وبذلك يحصل المنتج على ارباح حقيقية عالية يسخرها في توسيع الانتاج وتشغيل ايدي عاملة اكثر. من جانب اخر ان للتضخم اثار سلبية على النمو الصناعي وذلك من خلال التاثير في تشويه وتحريف القرارات الاستثمارية مما يسبب سوء تخصيص الموارد وتكون بطريقة على الارجح غير كفؤة فضلا عن تحول رؤوس الاموال من الاستثمار في القطاعات المنتجه التي تخدم النمو الى اتجاه المضاربة بالذهب والعقارات التي يكون ارتفاع الاسعار فيها اعلى من السلع المنتجة (احمد، سعيد، 2014، 82).

6.3.1 الاستثمار الاجنبي المباشر

يقصد بها تحركات رؤوس الاموال الهادفة في ادارة ارباح مؤسسات الشركات متعدد الجنسية، او عبارة عن توظيفات اجنبية غير وطنية في موجودات راسمالية ثابتة في دولة معينة وهي استثمارات طويلة الامد تعكس منفعة المستثمر من دوله اخرى يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي او من بلد الاقامة، يساهم الاستثمار الاجنبي وخاصة في الدول النامية الى زيادة النمو الاقتصادي وتوزيع اكثر كفاءة للنشاط الاستثماري داخل البلد، وذلك لان التحرر المالي قد يؤدي الى تقليص القيود المالية التي تفرض على المنتجين في الدول النامية (محمد، 2012، 13). وبمعنى اخر ان الاستثمار الاجنبي المباشر يدفع عجلة النمو الصناعي نحو الافضل ولا يمكن ان يكون هناك نمو اقتصادي بدون وجود التطور التكنولوجي والاخيرة يتم اقتنأؤه واستخدامه، فالشركات الاجنبية تأتي ومعها التقنية المطلوبة، والتي تلعب دورا في تسريع عملية النمو التقني كما يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستقرار السياسي للدولة. (ميلودي، 2014، 60).

7.3.1 الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظة الاستثمارية)

ويقصد به الاستثمار على شكل قروض مقدمة من الافراد او الشركات الاجنبية او باخذ صيغة اكتتاب في اسهم وسندات صادرة من البلد المضيف لراس المال على ان لا يكون في حيازة المستثمر الاجنبي من الاسهم ما يمكنه من ادارة الشركة او السيطرة عليها، وتتخذ صورا مختلفة كـ (شراء السندات الدولية – شراء سندات الدين العام. الخاص – الايداع في البنوك الوطنية – شراء الذهب والمعادن النادرة – شراء القيم المنقولة) ويمكن تلخيص منافع الاستثمار الاجنبي غير المباشر بالاتي (حسين وكاظم، 2012، 105) :

1. العمل على تمويل الشركات المحلية من السوق الاولية من خلال المشاركة في ملكية الاسهم او من خلال الاقراض للتمويل (السندات).
2. ارتفاع درجه سيولة الاوراق المالية، وهذا يعطي للمستثمر امكانية شراء وبيع هذه الاوراق بسهولة وبسرعه الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الاوراق المالية وارتفاع قيمتها وبالتالي انخفاض تكلفة الحصول على راس المال مما يشجع الشركات على طرح اصدارات جديدة.
3. تدفق روؤسة الاموال من المستثمرين الاجانب يؤدي الى زيادة كفاءة الاسواق المالية المحلية وبالتالي تشجيع الاستثمار الاجنبي.

8.3.1 الانفاق على البنى التحتية

تعتبر البنى التحتيه عصبا رئيسياً لعملية التنمية العمرانية والاقتصادية وجودتها لها تأثير مهم في تطوير الكتلة العمرانية القائمة والارتقاء بها وتدهورها الى معدلات يصعب اصلاحها، وهناك علاقة طردية بين الانفاق العام على البنى التحتية والنمو الاقتصادي، كما انها لا تؤثرعلى الانتاج والاستهلاك بشكل مباشرة فقط وانما تخلف الكثير من الخارجيات والتي تؤدي الى رفع انتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو، وقد يتحقق ذلك اما بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنى التحتية عنصر اضافي من عناصر الانتاج. او بشكل غير مباشر من خلال الاثر على زيادة الانتاجية الحدية لراس المال

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

الخاص وعناصر الانتاج الاخرى وحفز الاستثمار الخاص وتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة التنافسية بالاضافة الى توفير فرص العمل للفقراء وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء معطل منها (الحسني، 2012، 19).

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

في دراسة لـ الخليفة،(2011) بعنوان محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990_ 2008، اتبع المنهج الوصفي التحليلي وبرامج الحزم الاحصائية OLS الانحدار الخطي المتعدد لقياس المحددات، وشملت الدراسة ثمانية عشر عاما (1990_2008) وتوصلت الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من التضخم وسعر الفائدة، كما وجد ان مناخ الاستثمار والتي تتوقف على عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمؤسسي تعتبر من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . اما دراسة الحيالي،ومشهداني (2011) العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة،اعتمدا على اسلوب الربط بين منهجين: الاول،الوصفي والتحليلي، والثاني قياسي كمي، وقد تضمنت مدة الدراسة سلسلة زمنيه مدتها ثماني وعشرون عام (1980-2008) أظهرت الدراسة عدم معنويه الاستثمار الاجنبي في كافة الدول التي تضمنها الدراسة (المغرب، المكسيك، البرازيل، تايلند، وفنلندا) اما متغير السكان فاظهر تاثير معنوي في كافة الدول التي شملتها الدراسة ولم تظهر معنوية العجز والفائض في الموازنه العامة في جميع الدول اما ما يخص مؤشر الفساد فقد اظهر هذا المؤشر تاثير ايجابي لمؤشر مدركات الفساد في كافة الدول وتعد فنلندا في مقدمة هذه الدول في ادراك الفساد. وفي دراسة لكل من أحمد، وسعيد (2014) بعنوان محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدة من 1990-2010 فقد استخدما الاسلوب الوصفي في تحليل اثر محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي واسلوب القياس الكمي في تقدير النتائج، وقد تضمنت الدراسة مدة امدها عشرون عاما من عام (1990-2010) و توصل الباحثان الى ان للتضخم اثار سلبية في النمو الصناعي من خلال تاثير في تشويه وانحرافات القرارات الاستثمارية كما أن الاستثمار الاجنبي يساهم في النمو الاقتصادي ولاسيما النمو الصناعي بطريقتين فهو ينشئ رصيدا اضافيا من راس المال للبلد المضيف كما انه يقدم المعرفة التقنيه والاقتصادية المطلوبه للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستعابيه للبلد المضيف. اما دراسة خوالدة، وبرهم (2014) "لعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الاردنية" اعتمد الباحثان المنهج الوصفي وتم تصميم استبانة خاصه موجهة لاصحاب الصناعات لجمع البيانات المطلوبة وتوصلت الدراسة الى ان الصناعات الاستخراجية عموما وصناعه منتجات التبغ هي الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في الاردن، في حين كانت الصناعات الغذائية وصناعة الورق اهم الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية. اما دراسةSaymeh (، Qrabi & 2015) تأثير سعر الفائدة، معدل التضخم، والناتج المحلي الاجمالي على النمو الاقتصادي الحقيقي في الاردن، اعتمد الباحثان على التحليل الكمي والوصفي واظهرت نتائج البحث على انه بالرغم من الاصلاحات الرئسية في المملكة الا ان اقتصادها يواجه تهديدا كبيرا من ارتفاع في معدلات التضخم، كما وجد ان هناك علاقة سببية بين معدل الفائدة، معدل التضخم، GDP، ومعدل النمو الحقيقي، حيث وجدت ان معدلات GDPتتاثر بمعدل الفائدة، النمو الحقيقي،والتضخم، كما اظهرت الدراسة ان هناك ارتباط وعلاقة بطيئة بين معدل الفائدة ومعدل النمو الحقيقي. وفي دراسة J.A &Anderu،(2015) بعنوان تقييم محددات نمو القطاع الصناعي في نيجيريا،تضمنت الدراسة سلسلة زمنية (2000 – 2010)، وبالاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة الى ان كل من راس المال المادي والعمالة لهما تاثير ايجابي على الانتاج الصناعي وهذا ما يتفق مع نظريات النمو،وان العلاقة بين محددات النمو (سعر الصرف، الانفتاح التجاري، التضخم، القوة العاملة، استغلال القدرات، التعليم) لها دلالة احصائية معنوية في الامد الطويل، ومن جانب اخر ان الانفتاح التجاري لا يظهر علاقة ايجابية مع الناتج الصناعي وهذا يعني التمسك بسياسة الحمائية (حماية النتجات الوطنية). اما دراسة Okonkwo،(2016)، استثمار المحفظة الاجنبية والنمو الصناعي في نيجيريا لعام (1986 -2013) ، تضمنت الدراسة بيانات لـ 27 عاما، و توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الاستثمارالاجنبي غير المباشر وتكوين راس المال الثابث الاجمالي، كما كشفت الدراسة ان الرسملة السوقية وتكوين راس المال الثابت له تاثير ايجابي على النمو الصناعي، اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر له تاثير ايجابي ولكنه ضعيف على النمو الصناعي

المبحث الثالث : بناء وتوصيف النموذج القياسي لمحددات النمو الصناعي

لغرض قياس واختبار محددات النمو الصناعي تم بناء نموذج قياسي لتفسير العلاقة بين المتغير المعتمد والمتمثل بالنمو الصناعي والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الفائدة، عدد السكان، الاستيرادات السلعية، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار الاجنبي غير المباشر، الانفاق على البنى التحتية)، وكذلك الاستعانة

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

بالاساليب القياسية لغرض اختبار وتحليل معنوية هذه المحددات على النمو الصناعي. واذ تتضمن فرضية الدراسة بان نمو الناتج الصناعي هو دالة للمتغيرات المبينة اعلاها اي ان :

Yi = F(B0 + B1X1 +B2X2 + B3X3 + B4X4 +.....B8X8).....(1)

فانه يمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كالاتي :

(2) Yi = B0 + B1X1 +B2X2 + B3X3 + B4X4 +.....B8X8.....

وعليه يمكن تحديد النموذج القياسي كالاتي :

(3) + Ui..... Yi = B0 + B1X1 +B2X2 + B3X3 + B4X4 +B8X8

حيث تشير :

Bi : الى معلمات الانحدار (الميول او المرونات)

Xi : المتغيرات المستقله و هي (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الفائدة، عدد السكان، الاستيرادات السلعية، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار الاجنبي غير المباشر، الانفاق على البنى التحتية) على التوالي.

Ui : المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات المهملة والمحذوفة من النموذج و جميع الاخطاء المتزامنة مع توصيف النموذج والبيانات (التغيرات الغير موضحة).

i : 1،2،3،4،.....n

ولنتمكن من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنويه احصائية دقيقة تم استخدام بيانات لسلسلة زمنية من 1995 - 2015 والتي مداها واحد وعشرون سنة، بالاعتماد على منشورات صندوق النقد الدولي من البيانات دول عينة البحث وهي كل من (سنغافورة، ماليزيا، فلبين، تايلند،اندونيسيا) كحالة دراسية. و تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معلمات نموذج الانحدار المتعدد بوساطة برنامج SPSS للحصول على افضل تقديرات خطية غير متحيزة.

نتائج التقديرات

للحصول على افضل التقديرات فانه تم اختبار صيغ متعددة لتقدير المعلمات مثال(النموذج الخطي، اللوغاريتمي، النصف لوغاريتمي)، و تم مقارنة النتائج واختيار افضلها استنادا على مدى تطابقها والتوقعات النظرية المسبقة و اجتيازها للاختبارات الاحصائية والقياسية(السيفو ومشعل،2003، 316) .

1.3. تقدير وتحليل النموذج المقدر لسنغافورة

تبين ان الصيغه الخطية وبطريقة الاسقاطات المتتابعة

تعطي افضل التقديرات وكالاتي : -

Y = 25.706 + 1.024X1 + 0.230X2 + 0.653X4 - 0.25X5 - 0.302X6 + 0.168X8

t : 11.835 3.03 4.398 -2.48 -1.914 + 1.81

R^2 = 95% R^{-2} = 93% D.W = 1.74

تشير التقديرات ان كلا من (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الفائدة، الاستيرادات السلعية، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، والانفاق على البنى التحتيه) كانت ذات تاثير معنوي على النمو الصناعي في سنغافورة، اذ تشير قيم t المقدرة على انها اكبر من قيمة t الجدوليه البالغة (1.77) وعند مستوى معنوية5%،و قد تم استبعاد عدد السكان والاستثمار الاجنبي غير المباشر لعدم اجتيازهما الاختبار الاحصائي وبالتالي عدم وثبوت اي تاثير معنوي له على النمو الصناعي. وفيما تتطابق اشارة المعلمات المقدرة مع التوقعات النظرية المسبقة فان قيمها ايضا تنسجم والمنطق الاقتصادي وان النمو الصناعي يستجيب اكثر للتغيرات في كلا من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم مقارنة بالمتغيرات الاخرى، وان للتضخم والاستيرادات السلعية اثار سلبية على النمو الصناعي. وبصورة عامة فان قيمة معمل التحديد R^{-2} تبين ان التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات في معدل نمو القطاع الصناعي مما يؤشر جودة توفيق النموذج والدقة في اختيار المتغيرات المستقلة. وفي حين تؤشر التقديرات بعدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة فان قيمة درين واتسن DW المقدرة بـ(1.74) تدل ان القرار بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي غير محسومة حيث ان :

dl <DW < du

اذ ان :

0.83 <1.74 < 1.96

يلاحظ ان قيمة DW تقع في منطقة عدم التأكد الموجبة. و نستخلص من القيمة المقدرة لمعامل او مرونة النمو الصناعي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي ان القطاع الصناعي لا يزال يمتلك القدرة وفيه مكامن للمساهمة في زيادة معدلات النمو

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

الاقتصادي في سنغافورة، كما ان استجابة النمو الصناعي لبقية المتغيرة هي اقل بكثير من ذلك لنمو الناتج.

2.3 تقدير وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي في ماليزيا

اعطت الصيغة اللوغارتمية افضل النتائج وبطريقة الاسقاطات المتتابعة لبيان اثر المتغيرات المؤثرة في النمو الصناعي في ماليزيا وكانت النتائج كالاتي : -

LogY = 141.90 - 1.089LogX2 - 1.407LogX3 - 0.417LogX5 + 1.108LogX6 + 0.270Log X7

t = - 2.050 - 2.223 - 1.911 + 5.580 + 2.023

R^{-2} = 83% R^{-2} = 72% D.W = 2.44

ان القوة التفسيرية للنموذج المقدر تشير الى ان 74% من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد (النمو الصناعي) سببها المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة، عدد السكان، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، و الاستثمار الاجنبي الغير المباشر). وتم استبعاد كل من (الناتج المحلي الاجمالي، والاستيرادات السلعية والانفاق على البنى التحتية) لعدم معنويتها، في حين اجتازت كل المتغيرات السابقة اختبار t حيث كان قيمته المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية لكل متغير عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني اثرها المعنوي على النمو الصناعي. وفي حين تؤشر التقديرات بعدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة فان قيمة DW المقدرة بـ(2.44) تدل ان القرار بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي غير محسومة حيث ان :

4- du <DW < 4-dl

اذ ان :

1.56 < 2.44 < 3.17

و يلاحظ ان قيمة DW تقع في منطقة عدم التاكد السالبة. كما تبين ان هناك علاقة طردية بين النمو الصناعي وكل من متغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر،اما بقية المتغيرات فكانت علاقتها عكسية، كما ان قيم معاملات كل من(الاستثمار الاجنبي المباشر واسعار الفائدة والسكان) هي اكبر من الواحد الصحيح، و هذا يشير الى ان القطاع الصناعي بحاجة الى المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و ان نمو السكان و ازدياد اسعار الفائدة يشكلان تهديدا لنمو الناتج الصناعي في ماليزيا، فالزيادة فيها تؤثر بنسب اكبر عكسيا في النمو الصناعي والعكس صحيح فان اسعار الفائدة المنخفضة ستساهم في ارتفاع معدل نمو الناتج الصناعي، حيث ان ارتفاع اسعار الفائدة تكون سببا في رفع عوائد الفرص البديلة بدلا من توجيهها نحو الاستثمار وتحفيز النمو الصناعي. كما ان زيادة معدلات عدد السكان في ظل التطور التكنولوجي يؤدي الى ظهور معدلات البطالة التي تنعكس سلبا على النمو الصناعي من خلال انخفاض معدلات الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستويات دخل الافراد.

3.3 تقدير وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي في الفلبين

تم التوصل الى افضل تقدير لمعلمات النموذج باستخدام الصيغة اللوغارتمية وبطريقة الاسقاطات المتتابعة وكانت النتائج كالاتي : -

LogY = - 3.054+ 0.916LogX1 + 0.216LogX3 + 0.228LogX6 – 0.341LogX8

t : 7.621 +1.835 +1.782 -2.665

R^2 = 87% R^{-2} = 81% D.W = 2.889

من النموذج المقدر يلاحظ ان 83% من التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي،وان اربعة متغيرات فقط اجتازت الاختبار الاحصائيt و كل من (الناتج المحلي الاجمالي، عدد السكان، الاستثمار الاجنبي المباشر،والانفاق على البنى التحتية)، وهي بذلك تمتلك اثر معنوي على الناتج الصناعي في الفليبين عند مستوى معنوية 5%، وفي حين تؤشر التقديرات بعدم بوجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة فان قيمة DW المقدرة بـ(2.889) تدل ان القرار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي غير محسومة حيث ان :

4- du <DW < 4-dl

اذ ان :

2.04 < 2.889 < 3.17

و يلاحظ ان قيمة درين واتسن DW تقع في منطقة عدم التاكد السالبة. وعلى العكس من النماذج السابقة فان للسكان اثر ايجابي ومعنوي على الناتج الصناعي بينما للانفاق الحكومي اثر معنوي عكسي عليه.ان الناتج المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر فلهما اثر معنوي موجب مع اختلاف حجم الاثر مقاسة بنسبة الاستجابة المقدرة بمعامل المرونة لكل منهما. وعلى العموم فان قيم معامل الانحدار ولكافة المتغيرات كانت اقل من

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

الواحد الصحيح ومنخفضة باستثناء ذلك للناتج المحلي الاجمالي المقدرة بـ(0.916)، وهذا يعني ان درجة استجابة الناتج الصناعي لهذه المتغيرات منخفضة نسبيا وان النمو في الناتج يتزامن بنسب أكبر مع النمو الصناعي مقارنة بالمتغيرات الاخرى.

4.3 تقدير وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي في تايلند

تبين من اختبارات التقدير ان الصيغة النصف اللوغارتمية اعطت افضل التقديرات لنموذج تايلند وبطريقة الاسقاطات المتتابعة مقارنة بالصيغ الاخرى للتقدير و كانت النتائج كالاتي : -

Y = 2482 + 0.789LogX1 -0.706LogX2 - 1.674LogX3 + 1.448LogX4 - 0.345LogX5

t : 4.783 -3.205 -3.720 + 4.134 -2.372

R^2 = 87% R^{-2} = 78% D.W = 1.750

من النموذج المقدر يتبين ان 78% من التغيرات الحاصله في النمو الصناعي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الفائدة، عدد السكان، الاستيرادات السلعية، التضخم) والتي ثبت معنوية اثرها على الناتج الصناعي عند مستوى ثقة 5%. و اذ تشير التقديرات الى عدم بوجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة فان قيمة DW المقدرة بـ(2.44) تدل ان القرار بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي غير محسومة حيث ان :

dl <DW <du

اذ ان :

0.83 < 1.750 < 1.96

و يلاحظ ان قيمة DW تقع في منطقة عدم التأكد الموجبة. اما معاملات المرونة فتشير قيمها واشاراتها ان لكل من السكان واسعار الفائدة اثار عكسية على النمو الصناعي بينما لبقية المتغيرات اثار طردية. كما يتبين ان حجم مرونتي السكان والاستيرادات السلعية اكبر من الواحد الصحيح و هذا دليل على مرونة الناتج الصناعي عالية، اي ان استجابتها النسبية للتغير معها مرتفعة والتغيرات الناجمة عنها ستكون باثار مضاعفة على النمو الصناعي.

.5.3تقدير وتحليل العوامل المحددة للنمو الصناعي في اندونيسيا

من اجل الحصول على افضل النتائج تم الاعتماد على الصيغة اللوغارتمية وبطريقة الاسقاطات المتتابعة لانحدار المتغيرات المستقلة على النمو الصناعي في اندونيسيا وكانت النتائج كالاتي : -

LogY= 17.44+ 0.625LogX1 +0.586LogX2 + 1.010LogX4 - 0.257LogX5 -0.324LogX7 - 0.667LogX8

t : 3.128 + 2.892 + 4.362 -2.603 - 3.0234 -3.858

R^2= 98% R^{-2} = 96% D.W = 1.621

ان التغيرات التي حصلت في معدل النمو الصناعي تفسرها التغيرات الحاصلة في كل من المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الفائدة، الاستيرادات السلعية، التضخم، الاستثمار الاجنبي الغير المباشر والانفاق على البنى التحتيه) وهذا ما فسره القوة التقديرية للنموذج البالغة 96% وقد اجتاز المتغيرات اعلاه اختبار t حيث ان قيمتها المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية وبمستوى معنوية 5%، وتم استبعاد كل من المتغيرات (عدد السكان،والاستثمار الاجنبي المباشر) من النموذج لعدم معنويتها. واذ تشير التقديرات الى عدم بوجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة فان قيمة DW المقدرة بـ(2.44) تدل ان القرار بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي غير محسومة حيث ان :

dl <DW <du

اذ ان :

0.83 < 1.621 <1.96

و يلاحظ ان قيمة درين واتسون DW تقع في منطقة عدم التأكد الموجبة. وتشير التقديرات ان لكل من التضخم والانفاق الحكومي اثارا عكسية على النمو الصناعي في حين ان لبقية المتغيرات اثارا طردية. وان مرونة النمو الصناعي لتتغير مع الاستيرادات السلعية فقط كانت اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني ان هذه الاستيرادات هي الاكثر فاعلية لزيادة النمو الصناعي، ويمكن القول بان القطاع الصناعي في اندونيسيا بحاجة الى المزيد من الاستيرادات السلعية لانمائه.

- مناقشة وتحليل النتائج والمقترحات

1. تحليل نتائج التقدير

تتضمن نتائج تقديرات النماذج بخصوص دول العينة مدلولات ذات معنى هام من

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

الناحية التحليلية والعملية، اذ لم يتضح نمط موحد لاستجابة النمو الصناعي للتغير في المتغيرات المستقلة، عدا انه لم يتم الحصول على اي نموذج تجتاز فيه كافة المتغيرات المختارة للاختبار الاحصائي (t)، فكل نموذج كان يفتقد الى متغيرين او اكثر بسبب ثبوت عدم تاثيرها المعنوي على النمو الصناعي. الا انه يمكن الاشارة الى عدد من الملاحظات التي اتصفت بها التقديرات وهي :

1. ثبوت معنوية اثر كل من الناتج المحلي الاجمالي و سعر الفائدة والتضخم في اربع نماذج مع اختلاف الدول، ففي حين ثبت عدم معنوية الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا الا ان ذلك ثبت لمتغيري التضخم وسعر الفائدة لدولة الفليبين. علما ان اثر الناتج المحلي الاجمالي كان موجبا في حين لم يستقر اثر المتغيرين الاخرين على نمط واحد من التاثير.فكان اثر سعر الفائدة ذو اثر ايجابي في كل من (سنغافورة، الفليبين، واندونيسيا) بينما كان ذو اثر عكسي و معنوي في تايلند. كما ثبت ان للتضخم اثار عكسية ومعنوية كل من(سنغافورة، ماليزيا وتايلند) بينما كان له اثر ايجابي ومعنوي على النمو الصناعي في اندونيسيا.اما سعر الفائدة فكان له اثر عكسي و معنوي فقط في تايلند.

.2تبين ان لجميع النماذج قوة تفسيرية للظاهرة فلم تقل نسبة التغيرات المفسرة في المتغير المعتمد بواسطة المتغيرات الداخلة في هذه النماذج عن الـ (72 %) بينما بلغت في اندونيسيا (96%)، وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج من حيث التوصيف الرياضي والقياسي له.

3. لم يتم الحسم في اي نموذج عن وجود الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي المتسلسلة، فقد تبين ان قيم مؤشر درين واتسن تقع في المانطق الحرجة الموجبة او السالبة مما يتعذر الاقرار بوجود الارتباط الذاتي من عدمه، ولكنه تم اعتماد ان القيم هي في صالح عدم وجود الارتباط الذاتي.

4. تبين ان جميع النماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الخطي التام، اذ تشير قيم معاملات الارتباط المقدرة ان جميعها اقل من نسبة الـ (5%)، وهذا مؤشر جيد لاعتماد نتائج التقدير وموضوعيتها.

5. لم يلاحظ وجود اي نموذج تجتاز فيه كافة المتغيرات المستقلة الاختبار الاحصائي(t)، وكان الحد الاقصى هو اجتياز ست متغيرات لهذا الاختبار وثبوت اثرها المعنوي على النمو الصناعي وكانت في حالتي سنغافورة و اندونيسيا.

6. ثبت ان متغير الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو الاقل ظهورا في النتائج فلم يظهر معنويته الاحصائية الا في نموذجي ماليزيا و الفيليبين. وهذا يعني ان الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة غير فاعلة في اغلبية هذه الدول. وفي حين تبين ان كلا من السكان والاستثمار الاجنبي المباشر و الانفاق الحكومي على البنى التحتية تؤثر معنويا على النمو الصناعي في ثلاث نماذج، فانه لم يلاحظ اي متغير يكون له اثر معنوي على النمو الصناعي في جميع الدول او النماذج.

7. وجدت اختلافات واضحة لطبيعة اثر بعض المتغيرات من نموذج الى اخر وبخصوص للمتغيرات (سعر الفائدة، السكان، التضخم، الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة،و الانفاق الحكومي). فقد تبين ان لها تاثيرا ايجابيا على النمو الصناعي في بعض الدول على العكس من نماذج اخرى ثبت اثرها العكسي على النمو الصناعي. و بذلك فان لكل من المتغيرين(الناتج المحلي الاجمالي و الاستيرادات السلعية) فقط وجد نمط واحد من حيث اتجاه التاثير على النمو الصناعي وكان في جميع الحالات ايجابيا.

2. الاستنتاجات

1. وجد من نتائج التقديرات ان مسار النمو في الناتج الصناعي في الدول عينة البحث لم يتطابق من حيث عدد او طبيعة المتغيرات المستقلة المؤثرة فيها، اذ لم يلاحظ اشتراك متغير واحد في جميع النماذج، وهذا دليل على وجود اختلافات موضوعي في طبيعة البيئة التي يعمل فيها القطاع الصناعي و ومستوى التطور الذي وصلت اليه في كل دولة.

2. ان وجود اختلافات في طبيعة او اتجاه تاثير بعض المتغيرات على النمو الصناعي وهذا لا ينسجم والتوقعات النظرية المسبقة ولكن يمكن ان تفسر بعدة مبررات، ففي حين كان للسكان تاثير السلبي والايجابي في ماليزيا و اندونيسيا فان هذا قد يعود الى الهيكل الديموغرافي للسكان الذي يميل للفئات المعيلة الغير منتجة، او ان معدل نمو السكان يكون مرتفع بحيث يقضي على مجهودات النمو الاقتصادي والصناعي. ام بالنسبة للتضخم فانه وجد له اثر ايجابي فقط في اندونيسيا وهذا يمكن ان يعود الى ان ارتفاع الاسعار تساهم في زيادة حجم الارباح النقدية مما يحفز الاستثمار في القطاع الصناعي. و على الرغم من امكانية تبرير الدور السلبي للاستثمارات الاجنبية بشقيها المباشر و غير المباشر على النمو الصناعي لاسباب تتعلق بنوعيتها او بكيفية تنظيمها وادارتها، الا ان الاثر العكسي للانفاق الحكومي من الصعوبة بمكان تبريرها الا

بافتراض انه مع الزمن فان هذا الانفاق يشهد تراجعا في الوقت الذي يزداد فيه الانتاج الصناعي، فالانفاق على البنى التحتية يتقلص تتدريجيا مع استكمال او الاقتراب من اكمال مجمل مرافق البنى التحتية للاقتصاد المعني بسبب طبيعة هذا القطاع.

.3ثبت الاهمية الحاسمة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي في النمو الصناعي باستثناء نموذج ماليزيا، وهذه دلالة على الاهمية النسبية المتزايدة لحصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي، كم ان ظهور الاثر المعنوي لاسعار الفائدة دلالة على فاعلية القطاع المالي في المساهمة في النمو الصناعي ومرونة استجابة المستثمرين في الصناعة للتغيرات في اسعار الفائدة.

4. وجد ان لاربع متغيرات فقط وهي(الناتج المحلي الاجمالي، السكان، الاستيرادات السلعي و الاستثمار الاجنبي المباشر) معامل مرونة اكبر من الواحد الصحيح وفي نموذج واحد لكل حالة باستثناء مرونة الاستيرادات فكان لها في نموذجي تايلند و اندونيسيا، هذه القيم دلالة على درجة اكبر من الاستجابة النسبية للناتج الصناعي للتغير مع التغيرات التي تحصل للمتغيرات المشار اليها. اي ان هذه المتغيرات وفي بعض الحالات تمتلك اثرا معنويا كبيرا على النمو الصناعي وفي الاتجاهين.

.5ثبت ان التقديرات لا تتفق و فرضية الدراسة، فلم يثبت كلا مما يلي :

– الاثر المعنوي لجميع المتغيرات و في جميع النماذج

– لم تكن للمتغيرات نمط محدد من الاثر، لا من حيث حجم المعلمة و لا من حيث اتجاه التاثير.

3. المقترحات

1. ضرورة توفير الاستقرار السياسي والامني وتكثيف الجهود من اجل دعم الاقتصاد الوطني بانشاء مناطق صناعية لما لها دور كبير في زيادة الناتج المحلي والناتج القومي وخلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في رفع معدلات النمو الصناعي.

2. توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الخاص والاجنبي ليسهم في رفع معدلات النمو الصناعي من خلال التوسع في عمليات الخصخصة، وسن قوانيين وتشريعات من اجل خلق بيئة ملائمة لهذا النوع من الاستثمارات.

3. العمل على حماية الصناعات الناشئة والمنتوجات الوطنية في ظل سياسات حرية التجارة وخاصة في الدول التي قد تتأثر سلبياً امام جودة المنتجات الاجنبية .

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

ا. الوثائق والنشرت والتقارير الرسمية

1. الموقع الرسمي للبنك الدولي : http //databank.worldbank.org/data/home.aspx، 22 / 8 / 2017
2. الموقع الرسمي لمنظمة الاسيان www.asean.org، 1 /9 / 2017

ب. الرسائل والطاريح الجامعية

1. الخليفة،ناهد عمر حسن، (2011)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990– 2008)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة سودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. محمد،العربي لادمي،(2016)،دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر للفترة (1980 – 2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جزائر.
3. محمد، نورية عبد،(2012)،اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992__2012-، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس .
4. موساوي، محمد، (2015) الاستثمار في الراس المال البشري واثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970__ 2011، اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان .
5. ميلود،وعيل، (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة جزائر.

ت. الدوريات

1. احمد، ضحى سالم وسعيد،هيثم اكرم،(2014)، محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدة من 1990-2010،مجلة جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 11.
2. الحيالي، يسرى حازم جاسم و المشهداني،(2012)،خالد حمادي،العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دوليه مختارة، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد _8،العدد_24.
3. السلمان،محمد بن عبد الملك، البكر،احمد بن بكر،(2016)،مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية، ادارة الابحث الاقتصادية ،مؤسسة النقد العربي السعودي .
4. المزروعي،علي سيف علي، (2012) اثر الانفلق العام في الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28،العدد 6.
5. حسين، عبد الرزاق حمد و كاظم، عامر عمران، (2012)، قياس اثر الاستثمار الاجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2 العدد 1.
6. خوالدة، حمزة علي، برهم، نسيم فارس،(2015)،دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافه للصناعات الاردنية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 42،العدد1.

ث. الكتب

1. الحسيني، اسراء عادل، (2012)،هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة.
2. السيفو، وليد لسماعيل و مشعل، احمد محمد، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن، ص 316.
3. شمعون، احمد سلامة، (2014) مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك خالد .
4. القريشي، مدحت كاظم، (2001)، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، الاردن.

د. الانترنت

1. الشرعة، علي عواد (1999)، الاسيان وتجربة التعاون الاقليمي – دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وامكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات، العدد 8، 2050 -1111 : ISSN

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238

Innovative finance and Economics Research،(www.seahipaj،org)، 4(3)، 2016،p16.

3. Saymeh، Abdul Aziz Farid، Qrabi،Marwan Mohmmad،The Effect of interest rate،inflation rate،GDP on real Economic Growth in Gordan،Asian Economic and financial Review،(www،aessweb،com)، 3(3)،2015،pp22- 30

Referencess

1. J.A،Otalu &Anderu،Keji Sunday، An Assessment of the Determinants industrial Sector Growth in Nigeria، Journal of Research in Business and Managementm، www.(questjournals.org)، 3(7)،2015،pp 1-9
2. Okonkwo، Osmond N، Foreign Portfolio Investment and Industrial Growth in Nigeria(1986 _ 2013)، International journal of

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a238